

التقرير اليومي

2007/3/28

ترجمات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

القوة العسكرية الأميركية وحدودها

بقلم أندريه فولودين؛ مؤسسة الدراسات الإستراتيجية الروسية؛ 2007/3/21

إنّ جدل التناقضات والإختلافات بين الممكن والفعلي عامل يحدد تطور ديناميكيات أنظمة على مستوى كبير. فمن جهة فإنّ العولمة بمظهرها الخارجي "الليبرالي الجديد" لها سمة مبتورة؛ مع وجود ثلاثة أوساط إقتصادية عالمية تستغلها، أولاً، تشمل الولايات المتحدة، أوروبا الغربية واليابان، وهو ما قد يُدعى أحياناً "بمجموعة الثلاث". ومن جهة أخرى، فإنّ "مجموعة الثلاث" لا تزال تختبر تعرّضها للإستهداف الذي له علاقة أكثر فأكثر بالطاقة. إنّ تزايد الإعتدال على البلدان التي تقوم بتزويد مواد الهايدروكربون الخام تجبر دوائر الصناعة العسكرية الأميركية على "وضع ضغوط" على روسيا لتفاهم، بشكل مصطنع الآن، قضية حقوق الإنسان والتي تلجأ الآن الى سباق التسلح.

ويقول المحللون السياسيون الغربيون في كتاباتهم بشكل متكرر ومتزايد بـ "إنّ الإحياء بتحقيق تفوق عالمي لا شك فيه له في الولايات المتحدة صفة إجماع السواد الأعظم". وبالعودة الى 1999، كان مفهوم "الدفاع الفعال المضاد للصواريخ" قد صيغ على أعلى المستويات الحكومية، وهو مفهوم كان قد ابتدئ ليحل مكان مفهوم ريغان، أي "حرب النجوم". ولم تتوقف هذه الأفكار أبداً عن تحريك الدوائر العسكرية والسياسية الأميركية. فبدءاً من العام 1983 وحتى 2001، كانت الولايات المتحدة قد أنفقت 130 بليون دولار على "أغراض مضادة للصواريخ". وبدءاً من العام 2002، أنفقت حوالي 11 بليون دولار سنوياً على بناء نظام مضاد للصواريخ.

"إنّ فكرة التفوق النووي الأميركي بسيطة بأساسها، مع معناها المحدد بإنشاء دفاع فعال ضد ضربة عسكرية إنتقامية بعد ضربتها الأولى على أساس تطور كل من الأنظمة الهجومية وأنظمة الدفاع المضادة للصواريخ المرنة". إنّ عصرنة تلك الفكرة يكون بالتحديث النوعي للأنظمة المذكورة التي كانت قد نفذت سابقاً خلال كل فترة "الشراكة الأميركية-الروسية لأجل السلام".

وعقب الإنسحاب الأحادي الأميركي من معاهدة ABM في كانون الأول 2001، راهنت واشنطن على إنشاء "درع" عالمي مضاد للصواريخ بغرض منع "ضربة إنتقامية" روسية. وكان يُعتقد بأنّ تدمير مخابئ الأسلحة المطمورة تحت الأرض المعدة للإطلاق، وكذلك الأنفاق المعدة لإطلاق الهجوم يمكن أن يجرد روسيا من إمكانية إرسال رد مقتع على الضربة الأولى. وبهذه الطريقة، عادت إمكانية حدوث حرب نووية الى الظهور في التفكير العسكري والسياسي الأميركي. وليس الأمر إعتباطياً أن يقوم روبرت بومان، المسؤول عن برنامج ABM لسلاح الجو الأميركي، مؤخراً، إلى تصوير مبادرات "الدفاع الصاروخي" للحكومة الأميركية بأنها "حلقة مفقودة في إستراتيجية الضربة الأولى".

إنّ عرض الجبروت العسكري الأميركي في كل العالم (مستخدمين هنا نموذج التعبير الرسمي في الوثائق الرسمية الأميركية) يفشل بإحداث حماس شامل في الولايات المتحدة نفسها. وفي 26 آذار، قام 50 جنرالاً وأدميرالاً أميركياً بتوقيع رسالة مفتوحة الى الرئيس الأميركي لإظهار شكوكهم حول رغبة دول نووية بالقيام بضربة وقائية ضد الولايات المتحدة. وكانت الرسالة موقعة أيضاً من قبل وليام كرو، وهو رئيس أسبق لهيئة الأركان المشتركة، الذي اقترح بأن يؤجل الرئيس جورج دبليو بوش عملية الإنتشار لنظام ABM الأرضي المكلف وغير المجرب، وإستخدام التمويل لتحديث البنية التحتية للمواد والأسلحة النووية المخزّنة، ولعملية الدفاع عن المرافئ البحرية والحدود من إختراق الإرهابيين لها، القادرين على نقل أسلحة دمار شامل الى داخل الولايات المتحدة.

وأتى تحذير آخر من مقالة لـ كبير ليبر وداريل برس في مجلة "فورين أفيرز"، والتي تحدثت بحرية عن ضربة وقائية لنزع السلاح ضد روسيا والصين كهدف رئيس لتحديث القوة النووية الإستراتيجية الأميركية، مع نظام ABM بصفته حزام أمان.

وأخيراً، وفي صيف عام 2004، وقع الجنرال ريتشارد مايرز، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية، أمراً بشأن الأسلحة الآتية للقوات الأميركية على وثيقة بعنوان "Conplan 8022"، والتي وضعت بتصورها بأن يتم إستخدام قاذفات قنابل إستراتيجية مختارة، وICBM ذات القواعد البرية والبحرية، ووسائل "حرب الإستخبارات" لضرب أهداف "ذات قيمة عالية" غير مسماة في بلدان "العدو". وكانت الوثيقة سرية بالكامل. أما اللمسة الأخيرة لجمع هذه الخطط، فكان القرار بنشر عناصر نظام ABM في بولندا والجمهورية التشيكية.

إنّ اليابان أيضاً مشمولة في "مخطط" نشر نظام ABM الأميركي. وبذلك، فنحن نشهد عودة لمفهوم وودرو ويلسون المعروف جيداً- وهو إنشاء "طوق عسكري نظيف (من الجند والسفن)" حول روسيا مع الفرق الوحيد بأنه أنشئ هذه الأيام بإستخدام التكنولوجيات الصاروخية النووية للدولة. وبذلك، فإنّ توسع حلف الناتو في الشرق الأوسط والأدنى، وتحديدًا في أفغانستان، يتطلب إختلافًا ضئيلاً (في المعنى) جديدًا ومعينًا لذلك المفهوم. ففي البنتاغون، يعتبرون هذا البلد "كمنصة" من حيث تهديده لروسيا، الصين وإيران وبلدان "متمردة" أخرى. وبهذا الإتجاه، فإنّ خطط واشنطن العسكرية منسقة مع خطط شركات الطاقة، بما فيها هاليبورتن، المقربة جداً من البيت الأبيض، وشركة إينرون، التي تقاتل للحصول على الحقوق الحصرية لنقل الغاز التركماني الطبيعي عن طريق أفغانستان وباكستان الى الهند، حيث توجد مصفاة الغاز الطبيعي الكبيرة للشركة (إينرون) في دابهل قرب بومباي.

وبحسب المحللين، فإنّ للإستراتيجية الأميركية الجديدة مظهرًا خارجيًا مؤثرًا بالنسبة لفكرة إستقلال أميركا التام بالطاقة التي يتم إتباعها بمواظبة وثبات منذ عام 1920، هو منطق "القطب الواحد" الحالي، كما أن الآمال بإحتمالات اللجوء الى نعمة القدرة على إطلاق ضربة أولى لاعقابية تدفع بالولايات المتحدة للسير نحو معركة "نهائية وحاسمة" لأجل الهيمنة عالمياً. وعلى كل حال، فإنّ "المدخل" لهذه الإستراتيجية ضيق تمامًا. ودعوني أحدد بعض أهم القيود الهامة، كما أشاهد الوضع.

أولاً، إنّ "الإمتداد الإمبريالي"، كما يعرف بول كينيدي الوضع الحالي، يجعل الولايات المتحدة في حالة عوز شديد لجهة القيام بتحريك قواتها ومواردها (مصير الإتحاد السوفياتي يمكن أن يشكل إنذاراً بهذا الصدد). إنّ أميركا- بوش، بحسب ما يكتب المحرر ويليام إنغدهال، مفرّعة، يركب إقتصادها الدين ما يجعلها تستخدم ورقتها الأخيرة، وهي قواتها العسكرية الهائلة لدعم الدولار و كذلك دورها كـ "قوة عظمى عالمية وحيدة".

ثانياً، إنّ "الأحادية" الأميركية الجامحة تساعد حتماً بتسريع إعادة تجميع قوى العالم السياسية على أساس مناهضة الولايات المتحدة. إنّ قوة التحرك الرئيسية في هذه العملية التي تعتبر غير ملموسة تقريباً لكنها ديناميكية جداً، هي الصين، المهمة بالحصول على شركا لها والمشاركة في تحالفات تمكنها من ضمان أمن ثابت في مجال الطاقة. أما روسيا، التي ترفض مفهوم عالم القطب الواحد، فإنها تقوم بمحاولات لتنويع سياستها بمجال الطاقة. ومن الصعب التخيل بأنّ الهند، التي طالما كانت سيادتها الوطنية، وستظل، أمراً مؤكداً وإلزامياً تماماً، ستوافق على إعادة إنشاء عالم القطب الواحد (حتى لو كان السياسيون الهنود المواليون للولايات المتحدة يناقشون العلاقات الأميركية- الهندية في مجالات الشراكة حصرياً، لكن ليس في أطر العلاقات المتحالفة).

إنّ فشل مشروع العولمة "الليبرالية الجديدة" في أميركا اللاتينية رفع أيضاً مسألة دمج القوى الإجتماعية- السياسية حول مبدأ الإعلان عن "المحافظة" على السيادة والثبات على مواقف تأمين المصالح الوطنية. وهناك أيضاً مشاكل بخصوص قضايا تتعلق بالأجندة الأميركية في بلدان "أوروبا العجوز".

ثالثاً، إن فعالية إعادة تجميع قوى العالم الجيوسياسية باتجاه قطب متعدد وثابت يعتمد مباشرة على إمكانية الإحتواء الروسي الثابت. وفي نفس الوقت، يشير خبراء عسكريون الى أنّ روسيا تحتفظ بـ SS-18MIRV ICBMs في قائمة الجرد لمخزونها الموجود (الصالح للخدمة حتى العام 2016). وقد تم نشر أنظمة SS-24MI المتحركة المبنية على منصات سكك حديد، مرة أخرى؛ إنّ إدخال أسلحة Topol-M المعقدة وذات القدرة العالية على الإختراق الى الخدمة يعتبر شيئاً هاماً. وفي نيسان 2006 تم إجراء تجارب "للمنتج" المعروف في الغرب بـ K65M-R، الذي بإمكانه أن يغيّر، عدة مرات، طيرانه بالنسبة لمساره؛ وقبل وقت قصير من ذلك كان تنفيذ تجارب صاروخ بولافا، وهو نسخة بحرية لصاروخ Topol-M، قد أثبتت نجاحه، سيدخل الى الخدمة بحلول عام 2008.

أما ما يثير الإهتمام فهو صمت الخبراء العسكريين الغربيين حول مصير مشروع بوران، الذي أدى إختباره في أواخر الثمانينات الى إجبار الإستراتيجيين الأميركيين على التفكير ملياً بشأن فعالية نظام ABM الأميركي ووسائل دعم بنيته التحتية. وفي نفس الوقت، يصرح المحللون العسكريون بأنّ روسيا "على وشك توجيه صفة قوية لإستمرارية هذا النظام"، بعدما وُجّهت إليها صفة قوية علنية في التسعينات. ولن يكون ذلك أكثر من أربع الى ست سنوات مقبلة، وإلا فإنّ سيناريو "التبعية" لهذا البلد (روسيا) سيتطلب ميزات قاسية ومشؤومة.

إنّ فرض الهيمنة الأميركية على الأغلبية الساحقة من الشعوب العالمية هو أمر غير واقعيّ. فالإنطلاق من مفهوم "السيادة المحدودة" قد يساعد روسيا، في النهاية، على التخلص من إعتماها على المواد الخام. إنّ هذه المشكلة سببها سؤالين بسيطين مكملين: ما هي العلاقة بين "الشكوك" التي يختبرها الغرب بالإنتباه للسيادة الروسية والمحددات بشأن طبيعة المواد الخام للإقتصاد المحلي؟ الى أي درجة تعتبر المعاناة والخسائر الصناعية للإقتصاد منسجمة مع نموذج التقنية العالية، بالنسبة للنمو المفرط في مجالات التجارة والمال؟

إنّ المجتمع الروسي منكب على هذه التساؤلات "المتروكة" وغيرها أخرى بشكل مباشر. وبصرامة متزايدة- بشأن النخبة السياسية. إنّ الخطاب الأخير للرئيس الروسي في ميونيخ هو دلالة على تفوق المسؤولين الروس في صراع "أزمة الإدارة". فهل سيكونوا قادرين- بعدما كانوا مضغوطين لوقت طويل- على تجاوز "أزمة المثال" في المستقبل القريب- هذا هو السؤال.

الوحدة الفلسطينية والخيار الأحادي

معهد رؤيا الإسرائيلي؛ 2007/3/25

يشكل إتفاق مكة وتأسيس حكومة وحدة وطنية فلسطينية، ثورة سياسية ودستورية بالنسبة للحركة الوطنية الفلسطينية، مما سيعزز، على الأرجح، السلطة الفلسطينية كعنوان فعال ومؤثر في غزة والضفة الغربية. وعلى كل حال، فإنّ الإتفاق وتأسيس الحكومة يقود الى طريق مسدود سياسي وتنظيمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويؤكد معهد روت بأنّ الدمج بين تأسيس عنوان فلسطيني في غزة والضفة الغربية والتوقف السياسي التام، يعزز خيار إسرائيل الأحادي.

ما هي القضية؟

لقد تم تأسيس حكومة الوحدة الفلسطينية بعد شهور من صدمات عنيفة بين فتح وحماس، أدت الى شلل السلطة الفلسطينية. وقد حدثت هذه الصدمات، من بين أسباب أخرى، بالتزامن مع الحاجة إلى إتفاق بشأن أي كيان يملك الحق والسلطة والمسؤولية بتمثيل الشعب الفلسطيني:

- من هو الممثل: منظمة التحرير الفلسطينية أم السلطة الفلسطينية؟- بالرغم من الموقف الرسمي بأنّ منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فقد تحول الوسط السياسي الرصين والجاد في السنوات الأخيرة من منظمة التحرير الفلسطينية الى مؤسسات السلطة الفلسطينية.
- من الذي يسيطر على السلطة الفلسطينية: فتح أم حماس؟- إنّ تداخل القوى والمسؤولين بين رئيس السلطة الفلسطينية، أبو مازن، والحكومة بقيادة حماس، أدى الى أزمة دستورية وسياسية شلت السلطة الفلسطينية.
- بحسب إتفاق مكة ومنبر حكومة الوحدة، فإنّ المسؤولية حول إدارة المفاوضات ستبقى مع منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية. وأي إتفاق يتم التوصل إليه من المفترض أن يتم المصادقة عليه بطريقة من الطرق التالية:

- بمجلس وطني فلسطيني إصلاحي لمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد تنفيذ إتفاقيات القاهرة الهادفة الى دمج حماس.
- بإستفتاء عام بين الفلسطينيين، والذي قد يشمل المقيمين في غزة، الضفة الغربية و"الشتات الفلسطيني".

لماذا هذا الأمر مهم؟ ولماذا الآن؟

يشكل إتفاق مكة وتأسيس حكومة الوحدة الفلسطينية ثورة سياسية ودستورية، ولهما تعقيدات سياسية عدة:

- **تعزيز السلطة الفلسطينية وتحويلها الى عنوان ثابت:**
 - حتى الآن، العنوان الفلسطيني غير موجود، فمنذ موت عرفات وأهم منه فوز حماس، لم يكن للنظام السياسي الفلسطيني القدرة على المشاركة في عملية سياسية، لفرض وقف إطلاق نار أو توفير الإكتفاء بالنسبة للحاجات الأساسية للشعب.
 - تأسيس حكومة وحدة تعزز السلطة الفلسطينية كعنوان فعال ومؤثر في غزة والضفة الغربية، لأنّ:
 - ❖ الوضع السياسي للسلطة الفلسطينية كان قد إرتفع وإرتقى لصالح منظمة التحرير الفلسطينية، بضوء دعوة رئيس الوزراء إسماعيل هنية الى مؤتمر الرياض المقرر أن يتم مع نهاية الشهر (آذار).
 - ❖ تم العثور على حل سياسي للأزمة الدستورية في السلطة الفلسطينية، مبني على أساس التسوية التي تمت بين الرئيس أبو مازن والحكومة، حول تقسيم السلطة.
 - ❖ حكومة الوحدة تتمتع بدعم شعبي واسع بسبب حقيقة منعها حدوث انفجار حرب أهلية.

الطريق السياسي والتنظيمي المسدود

- عمل إتفاق مكة ومنير حكومة الوحدة على إنشاء عملية للمصادقة على الإتفاقيات التي تقود الى طريق سياسي مسدود:
- **المصادقة مستبعدة من خلال منظمة التحرير الفلسطينية-** يبدو من المستبعد حصول إصلاح بما يتعلق بمنظمة التحرير في المستقبل القريب، بضوء النزاعات حول السلطة بين حماس وفتح. فظاهرياً، وحتى إنشاء منظمة تحرير فلسطينية جديدة، ليس هناك من طريقة للمصادقة على الإتفاقيات الهامة التي تمت مع إسرائيل. كما إذا كانت حماس ستضم الى منظمة التحرير الفلسطينية، فمن المحتمل أن يحدث ذلك توفقاً إيديولوجياً تاماً، بما أنّ فتح تعارض إنشاء دولة فلسطينية مع حدود مرحلية مؤقتة، كما تعارض حماس التوصل الى إتفاقية الوضع نهائي (أنظر: الخيارات السياسية الإسرائيلية إزاء الفلسطينيين).
 - **المصادقة مستبعدة من خلال الإستفتاء-** إنّ إدارة عملية إستفتاء بين أفراد الشتات الفلسطيني هو أمر معقد جداً، وقد يكون مستحيلاً بضوء إنتشار الشعب الفلسطيني في كل البلدان المضيفة والمختلفة. كما أن من المستبعد المصادقة على إتفاق لا يحل قضية اللاجئين، حتى لو تم تنفيذ الإستفتاء.

الخيارات السياسية

- ❖ **خطاب وقدرة على إدارة الوضع المؤقت الحالي-** من المحتمل أن تسمح حكومة الوحدة لإسرائيل بأن تدير بنفسها ما يتعلق بعنوان واحد في غزة والضفة الغربية حول المسائل اليومية مع الفلسطينيين، كالتعرفة والمدفوعات التجارية وخدمات البريد، إلخ...
- ❖ **عودة الخيار الأحادي-** منذ فوز حماس الإنتخابي وحتى تأسيس حكومة الوحدة، لم يكن هناك "عنوان" فلسطيني في غزة والضفة الغربية قادر على ملئ الفراغ السياسي الحاصل نتيجة الإنسحاب الأحادي لإسرائيل. وبذلك، فإنّ الدمج بين تأسيس عنوان فلسطيني وطريق سياسي مسدود يُحتمل أن يؤدي إلى عودة خيار إسرائيل الأحادي.